

مجلس فقال لا يؤخذ الزور الا وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا
 ليتم سكت وفي الحديث الصحيح ان نبيكم بالكره الكبار قول الزور
 واخرج الشيخان واحمد والترمذي والنسائي عن ابن مسعود رضي الله
 عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم اي الذنب افظ عند الله
 قال ان تجعل سهرا وهو خلقك قلت ان ذلك لعظيم قلت ثم اي
 قال ان تقتل ولدك مخافة ان يعطوك ثمنه ثم اي قال ان تزني
 حليله يجازيك الى غير ذلك من الاحاديث في نحو هذا وعلى ذلك يجعل
 اختلاف جواهر صلوات الله عليهم وسلم لسائلهم اي الاعمال افضل وحيث انتهى
 الكلام بنا عما يتعلق بحديث السؤال فلنذكر نبذة من متعلقات الرباع
 على المذاهب الاربعة وارتب ذلك على اربعة اوصال الوصل الاول في
 نبذة من متعلقات الرباع على مذهب الامام الاعظم والهام المقدم اوجبه
 النعمان رضي الله عنه ورحمته به فاقول يجعل عنده المتفاضل
 والنساء اذا عدم القدر والمخس فيجوز بيع الكيل بالموزن مطلقا
 وكذلك بيع ثوب هروي بتمر وبيع فان باعه هرويين اشتراط ان يكون
 يدا بيد لوجود الجنسية وللجواز السلم فيها وكذا سائر الموزونات وان اختلفت
 اجناسها كاسلام حديد في قطن او زيت في جبن الا اذا اخرج من ان يكون
 وزنيا بالصفة الا في الذهب والفضة فلو اسم سيفا فبوزن جاز
 الا في الحديد لان السيف يخرج عن ان يكون وزنيا بالصفة واما اذا سلم
 السيف في الحديد فلا يجوز لان الحديد من جنس السيف فيمتنع ويجرم
 بيع عبد بعبد الى اجل لوجود الجنسية بخلاف يدا بيد لعدم القدر بالكيل او
 الوزن واستثنى في الحج والدراسلام نقود موزون لئلا يفسد اكثر ابواب
 السلم ويجرم ايضا بيع انا من غير النقدين مثلا نحاسا او حديدا او غيرها
 مع الاجل للجنسية بخلاف حال وان تفاخرا لخروجه عن الوزنية بالصفة
 اما الذهب والفضة فيجوز فيها بالفضل وان كانا في الاياح وزنيا
 واما اسلام الفلوس في الموزون فان كانت وزنية فانه لا يجوز او عديته
 فيجوز وكذلك الفلوس بالفلوس ويصح عنده بيع حفنة بحفنتين من مستحدي
 الجنس وكذا ما زاد على الحفنة حاله يصل الى نصف صاع لان الشارع لم يقدر
 بعض المقدرات في الواجبات المالية كالكفارات وصدقة الفطر باقل من نصف
 صاع فلو وصفت مكاييل اصغر منه لا يعتبر المتفاضل بها ويجوز المتفاضل

ذرة

ذرة من ذهب او فضة مما لا يدخل تحت الوزن لفقد القدر وحرم
 النساء المحنسية ويصح بيع المتفاح بنفاحتين والبيضنة بيضتين
 والحوزة بجوزتين والتمر بتمران لان هذه الاشياء ليست
 بكيل ولا موزونة ويصح بيع الملح بالحولن كما هو اكد من
 جنس ذلك الحيوان الا مساويا كما في الحيوان ولا بشرط التعيين
 ويصح بيع الثوب من القطن بالقطن لاختلافها جنسا بالصفة في
 الثوب وان الثوب غير موزون بخلاف القطن وكذلك بيع القطن
 بالغرل وبنصفه عند الامام كمالا كما قاله غيره واحد وقال العيني وزنا وقال
 لا يجوز منساويا لانه يقص في ثاني الحول ومثله العنب بالزبيب
 وكل ثمرة لها حال جفاف كالتين والمشمش والريمان يجوز بيع ثمرها
 بياستها ورجها ويجوز بيع الباقلا الاخضر بمثله وبيع الحنطة
 المبلولة بالمبلولة والربطة بالربطة والمبلولة باليايسة ويجوز بيع
 اللحم المختلفة الا حناس بعضها ببعض متفاضلا يدا بيد ولين البقر
 بلين الغنم ونحوه بالية او بالية او بالية متفاضلا يدا بيد وبيع
 ايضا بيع الحنيز بالبر او بالديق متفاضلا يدا بيد في صح الروايتين
 عن الامام وقيل عددا ووزنا كما في اصطلاح عليه وهو ظاهر قول القلانبة
 قيل وعليه الفتوى لانه بالصفة صار جنسا اخر والحنطة بكيلة والحنيز اما
 موزون او معدود واما الدقيق فوزن في قال الحموي في عرفنا ومع هذا يجوز
 المتفاضل بينه وبين الحنيز لاختلاف الجنس بالصفة فقط هذا اذا كان
 يدا بيد فان كان نسيئة ان كانت الحنطة هي المتاخرة جاز لان اسم موزونا
 في كيل وفي عكسه لا يجوز عند الامام ويجوز عند ابو يوسف ولا يصح بيع البر
 بالديق او بالسويق وهو ما يجزئ من الحنطة والشعير وغيرها ولو منساويا
 لان جنس من وجه والميار فيها الكيل وهو غير مستوفى فان كان فيه شبهة
 الرابح بخلاف بيع السمسم بالسمسم حيث يجوز لان المعيار فيه الوزن وهو
 مستوفى وبيع في النقاية يجوز بيع الدقيق بالدقيق متساويا كباقي الثقل من
 سكين الفضل ان بيع الدقيق بالدقيق انما يجوز اذا كانا مكبوسين وكذا
 بيع الخالة بالخالة لا متفاضلا لا اتحاد الاسم والصورة والحق في بيع مثله
 وزنا روايتان ولا يصح بيع الزيتون بالزيت ولا السمسم بالشيرج الا اذا